مكتب البحوث الفنية ببروكسل

للأستاذ رشاد محمد محجوب

تعانى مجتمعاتنا الحديثة ضعف تقدم العلوم الاجتماعية ؛ وقلة نضوج المشتغلين بالعلوم الاقتصادية والسياسية ، أولئك الذين يدعون قيادة الرأى العام . وصار اليوم من واجب التعليم العالى أن يعمل على إظهار العلوم الاجتماعية ، وتكوين جماعة من الفنيين يتسابقون مع متطلبات الحياة العامة .

ولقد شعرت كليات الآداب والفلسفة فى كل البلاد بالحاجة إلى إدخال منهج من المحاضرات يرمى إلى إيجاد تلك الطائفة من العلماء ، ويحوى هذا المنهج معارف ثلاثا :

(أولا) المعارف الوصفية للأحداث الاجتماعيه ، وهـذه تضم بين دفتيها التاريخ العام والجغرافيا البشرية ، وعلم الأجناس البشرية .

(ثانيا) المعارف التحليلية التى تنتجها العلوم الاجتماعيـة الخاصة مثل العلوم الاقتصادية والسياسية والقانونية والدينية وعلم الإحصاء وعلم اللغة .

(ثالثا) العلوم التركيبية التى تبين الاتصال بين الأحداث الاجتماعيـة وأقسامها العدة واتصال الأحداث الاقتصادية بالسياسية والفقهية والأدبية ، واتصال القانونية بالسياسـية والأدبية . ومن تلك المعارف نخرج بفكرة جامعة كاملة عن الأفراد والروابط الاجتماعيـة بعضها بعض .

والمعارف الثلاث التى أسـلفنا ذكرها تجد متمماتها فى المحـاضرات العلمية والفلسفية والنفسانية وعلوم الإحصاء وطرائق البحث .

ولاتكفى العلوم الاجتماعية التى تلقى بكليات الحقوق لتكوين فنيين ، وبناء عليه فقـد أنشئت مدارس للعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة مستقلة عن كليات الحقوق ، ويطلق عليها فى جنيف : " كلية العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية " .

ولا يقتصر سبيل البحث لإعداد هؤلاء العلماء على المنهج الخاص ، بل وعلى منهج عام لكل من العلماء الاجتماعين — والفنيين — ولكل من هذين دروس خاصة تتفق مع حاجاته الخاصة . فالعلماء الاجتماعيون مثلا يهمهم معرفة الكثير من الفلسفة ، وعلم النفس ، والتاريخ والطرائق العلمية . وطائفة الفنيين — سواء كانوا اجتماعيين أوشرعيين أو اقتصاديين — فهؤلاء مطالبون بدرس المسائل القانونية والسياسية والإدارية ومسائل أخرى دراسة وافية .

ولقد أنشأت جامعة بروكسل ببلجيكا سنة ١٨٩٩ مدرسة للعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويرجع الفضل لوجود تلك المدرسة وعلو شأنها الى المسيو أرنست سولفى ويقترن اسم هذا الرجل بأربعة أمور : فقد أوجد مستخرجات كيماوية هامة من بينها كربونات الصودا وقد نظم صناعة عالمية نافعة ، وهو رجل كريم محب للغير — وقد قام بأعمال فى الاجتماعيات لمن هم تحت إشرافه ، ويعتبر الرجل كحام للأدب والفن فى المجمع العلمى ببروكسل على الخصوص .

وقد رأى بثاقب فكره فضل العلوم الاجتماعية ، وكان من أول المؤمنين بما تأتى من خدمات ، وتجلب من منافع . ولقد أهاب سولفى بالجامعة أن تنشىء المدارس وتسهل طرائق البحث الاجتماعية وإدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية .

ولا يخفى أن مجالات العلوم الاجتماعية رحيبة الجوانب ، متسعة النطاق ، وعلى الذين يريدون كشف مافيها ، وإثارة باحاتها أن ينفردوا بناحية من نواحيها ، ويتخصصوا ببحث من أبحاثها .

والمعروف أن قضايا العلم تتطلب النظر من عدة نواح ، فالمسائل المالية ومسائل العملة مثلا ليست مسائل اقتصادية بحتة ، وعليه فالمسائل الاجتماعية يلزم لبحثها الرجوع إلى ما يتصل بها من مسائل كالمسائل الاقتصادية والسياسية وغيرها ، هذه المسائل لكى تبحث بحثا ضافيا تحتاج إلى عدد وافر من الأفراد يتجاذبون النظر ويتبادلون البحث .

فمن الضرورى إذن توثيق مابين تلك العلوم وتسهيل العمل المشترك والتضامن فى الدرس والبحث ، وتنفيذا لهذا الغرض النبيل أسس سولفى سنة ١٩٠١ مكتبا للبحوث الفنية ببروكسل سمى مكتب " سولفى الاجتماعى " ببروكسل .

وله غرضان : أولهما ، إعداد المعدات اللازمة للبحث الوافى ، وثانيهما تنشيط التعاون المتين الدائم بين العلماء والفنيين لتمحيص الشؤون التى تهم الصالح العام تمحيصا دقيقا .

ونرى من المفيد إلقاء نظرة على نظام ومجهودات مكتب البحوث الفنية ببروكسل الذى أحرز شهرة عالمية فائقة .

فالمكتب عبارة عن مجمع علمى شائق للعلوم الاجتماعية ، وهذا المجمع منذ نشأته يفتح صدره للباحثين والمشتغلين بالمسائل الاجتماعية ، والذين يحتاجون لأمر من الأمور ، فهو يقدم لهم المعلومات التى تخص هؤلاء بسرعة وسهولة .

ولهذا الغرض أنشأ المكتب "معهدا إعداديا" يقوم كمكتب دولى للوثائق والمعلومات الخاصة بالأمور الاجتماعية . وهذا المكتب يقدم للجميع الوثائق الوافرة التى يجمعها والحلول

التى أيدها العلماء والمعاهد العلميـة الأخرى والتجارب التى أصابها العلماء فى ضروب البحث المتباينة .

وهنالك قائمة بأسماء المشتغلين ببحث " الاجتماعيات " و بأسماء المعـاهد والجمعيات العلمية والمكتب السالف الذكر يبعث بأسئلة بعض العلمـاء إلى البعض ، و يعد أسماء التصانيف اللازمة للسائلين و يرسل بأسماء العلماء لهم و يعمل على تقوية الأواصر العلمية بين هؤلاء وهؤلاء ، و بهذا يحقق فكرة " التعاون الفكرى " .

أضف إلى ماتقدم أن الباحث يجد فى مجلة المكتب صفحات علمية ثمينـة ووثائق عامة و إشادة بالكتب والرسائل والمقالات التى تهم الباحثين فى العلوم الاجتماعية .

ومن ذلك يرى أن نظام المكتب يسمح بمعالجـة المسائل الاجتماعية بتعمق ووفرة . ويلاحظ أن هناك مساعدين يـعدون السجلات اللازمة و يجرون الأبحاث التى لا يسمح الوقت للعلماء ببحثها . ويلاحظ أيضا أن المساعدين الدائمين والمؤقتـين للمكتب المختصين بالعلوم الاجتماعية . والمعتادين على البحث المشترك يجتهدون أن يعاونوا الباحثين الآخرين بتجاربهم ومعارفهم .

وكثيرا ماالجأ علماء اخصائيون إلى أنظمة العمل فى ذلك المكتب و إلى مساعدة زملائهم فيه ، لكن الأشخاص غير الاخصـائيين كالكتاب وموظفى الادارات الكبرى . ورجال الصناعة والمـال والسياسة هم الذين يلجأون أكثر من غيرهم إلى وسائل البحث فى المكتب.

وزيادة على ماذكر نقد ألفت جماعات لتمحيص المسائل النظرية والعملية التى تعرض فى كل اليوم وهى مؤلفة تأليفا يبشر بالبحث المشترك والمعلومات الوافرة والنقل الصحيح .

وفى حالة ما إذا طرحت على بساط البحث إصلاحات اجتماعية ، لم يقتصر المكتب فى نظرها على العلماء والفنيين ، بل إنه يدعو إلى جانبهم الساسة الذين يمثلون آراء عدة والموظفين العموميين المشتغلين بالبحث .

وكانت طرائق البحث فى الاجتماعيات قبل الحرب المـاضية سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ترمى إلى المسائل المـادية والسياسية والاقتصادية وتشريع العمال والصحة الاجتماعية وتعديلات القـانون الجنائى والتشريع للجماعات التجارية والاستعمارية . وقرب نهاية الحرب المـاضية فى غيبة الحكومة والبرلمـان والإدارة وبعد الهدنة ، قام المكتب ببحث المسائل الاجتماعية حسب الدستور الوطنى الجديد ، فالبحث فى المسائل المـالية أدى إلى تعديل الضرائب ،

والبحث فى المسائل القانونية أدى إلى بث المساواة التى محاها الاحتلال الألمانى ، و إلى قانون الإيجارات ؛ والبحث فى مسائل الطرق الحديدية أدى الى وحدتها ؛ والبحث فى المسائل الصناعية أدى إلى إصلاح النظام الجمركى ، والبحث فى النظام النيابى ادى إلى البحث فى إصلاح مجلس الشيوخ .

ولقد استشير المكتب إبان الهدنة فى المسائل العالمية الكبرى التى أثارتها الأزمات الاقتصادية والمالية ولما أنشئت لجنة التعويضات سنة ١٩٢٠ فى باريس طلبت إلى المكتب أن يشرفها برأيه عن قوة ألمانيا فى الدفع وغير ذلك من الأمور .

وقد اشترك المكتب أيضا فى التأهب لعقد مؤتمر جنيف ، ومنذ سنة ١٩٢٣ والمكتب فى صلة وثيقة بالادارة الدولية للعمل .

وأخيرا فقد قام المكتب بقرار فياض عن رجوع بلجيكا إلى حالتها الأولى — سياسية واقتصادية وقانونية و إدارية — وهذا القرار ظهر فى سنة ١٩٢٦

ويسعى مؤسس المكتب إلى تقدم العلماء والفنيين والاجتماعيين وانتشار روح المسالمة بين الطبقات والشعوب ، وقيام التعاون على قاعدة الوساطة واحترام الاتفاقات .

ولا يفوتنا أن نسجل هنا تلك البادرة التى بدرت من العلماء والفنين فى معالجة المسائل أثناء الحرب الماضية وهى تأثر ضمائرهم فى الشهوات العامة والانفعالات الشعبية .

ولكن إذا أغضينا عن هذا نلاحظ أن القائمين بالمكتب قد تألفت جماعتهم فى جو وئام بين الطبقات والأمم .

وفضلا عن أنهم مختصون فى الاقتصاديات والعلوم السياسية والقانونية والاحصاء وفى علم الخلقة البشرية Ethnologie فإنهم كذلك يرومون إيجاد ثقافة اجتماعية عامة تمكنهم من فهم الاجتماعيات وفروعها حق الفهم دون تجاهل ناحية من نواحى البحث أو عامل من عوامله . ومما لاريب فيه أن نفوذهم القوى المتين مما يجعل أبحاثهم تقابل بروح الطمأنينة والأمل ما

رشاد محمد محجوب